الفصل السابع

صعود السرّ

توخّي الحذر. هذه هي الكلمة السحرية التي سادت في بداية 2000. كان يبدو أنها تسير بل تنزلق أمام كل الأوضاع. فعند أقل تحذير، كانت تؤدي إلى حالة من الهيجان، خاصة إذا ما ترافقت مع المبدأ. فنيابة عن مبدأ الحذر، لا يقومون ببذر الأجسام المعدلة وراثياً عندما يقدر أولئك الذين يرفضونها أن المعارف حول تأثيراتها غير كافية.؛ وهم يعلّقون استهلاك الأسماك عندما تغرق سفينة النفايات Erika، المحملة ببقايا نفط مسرطن، أمام ساحل Lorient، ملوثة شواطئ بريتاني Bretonne ومهددة الحيوانات البحرية؛ إنهم يرفعون أرجلهم لكي يكبحوا العنف على الطرقات حسب تعبير مسؤول عن جمعيات[1]

(1) Genevève Jurgensen، مسؤولة عن رابطة مقاومة العنف على الطرق.

يرجو أن يتم تخفيض عتبات السرعة المسموح بها. هذا المبدأ يمكن أن يعزز أو يقوّض الحرف والمهن، طالما يطالب السكان من الآن فصاعداً بأفعال. هل انطلق وباء ليستريا جديد؟ أغلقوا المصانع. ليست الأبقار الإنكليزية مأمونة؟ أغلقوا الحدود.

خذوا Lionel Jospin الذي كان قد وقع في فخ تأثيرات المنابر، عندما لم يستطع إيجاد الكلمات الضرورية للتخفيف من جراح عمّال شركة Michelin، أو عندما كان في الجمعية العمومية وهو مثقل بالأسئلة الخاصة بمحاكمة Papon، فقام بتخفيض المعارضين لـ Dreyfus في أعضاء اليمين في البرلمان، أو أيضاً عندما طبّق صفة الإرهاب على حزب الله اللبناني، الأمر الذي أدى إلى إمطاره بوابل من الحجارة الفلسطينية واتهامات انصبت عليه من كل الأطراف السياسية. وبالطبع فرئيس مجلس الوزراء يعرف أن مبدأ توخي الحذر يجب التعامل معه بلباقة وخفة. وفي كانون الأول/ديسمبر 1990، مثلاً، عرف كيف يقول «كلاّ» لرفع الحظر عن استيراد البقر البريطاني. بالتأكيد، بعد أن حاول كل شيء في سبيل الحصول على انعطاف لمواقف العلماء عاليي المستوى المجتمعين تحت لواء الوكالة الفرنسية للسلامة الصحّية AFSSA، الذين كانوا جميعهم يعارضون منذ أشهر رفع الحظر.

وفي الواقع كان يفضّل عدم إزعاج زميله البريطاني Tony Blair.

وحتى أنه تم إرسال وزير الزراعة Jean Galvany، ككشّاف لمعرفة تفكير ومواقف الخبراء. «لا يمكن للأزمة أن تستمر أمد الدهر»، هكذا أعلن الوزير، كلما توفر له المنبر للكلام. و أضاف قائلاً: «هناك حلّ مشرف قريب»، واقترح وضع بطاقة كتب عليها Product of England أي إنتاج بريطانيا على كل القطع من البقر المستورد، وهذا ما قبل به أخيراً زميله البريطاني. ولكن بمواجهة الصرامة المبرهنة لعلماء الوكالة، الراسخة رغم الضغوط المجتمعة للمندوبين وأعضاء اللجان الأوروبيين والحكومة البريطانية، وأيضاً بمواجهة فطنتهم السياسية التي أدت إلى إرجاء القرار النهائي للحكومة وحدها، وجد رئيس مجلس الوزراء الكلمة الشافية. فقد تجرأ على الوقوف بمواجهة الإرادة الأوروبية. وفي اليوم الذي تلا قراره بالإبقاء على الحظر، قام كل المسؤولين السياسيين الفرنسيين، بكامل هيئتهم، القادة النقابيين، الصحافة، بإطرائه بالثناء كل على حدة. لقد أصبح الرجل الذي قال «كلاّ». وقامت صحيفة Liberation في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1999 بسؤال جامعي، مختص بالتأمين، واسمه François Ewald أليست وظيفة الدولة حماية السكّان؟ هكذا حلّل. وفي قضية

البقرة المجنونة، لم تستطع الحكومة مطلقاً التعامل مع مبدأ الحذر غير استعماله لإعادة التأكيد على مهمتها كالحامية الكبرى ضد الأخطار. وهكذا فإن مبدأ توخي الحذر، الذي يمكن رؤيته على أنه قاعدة إلزامية، يظهر وكأنه فرصة سياسية... إنه تطبيق للمعادلة «نعم لاقتصاد السوق، كلاّ لمجتمع السوق».

وهكذا نعرف كيف استطاع Jospin البهلوان، الذي تم انتقاده يوماً ما بسبب انحرافه الليبرالي، أن يجلب الاهتمام إلى برنامج حكومته بمناسبة مشكلة تتعلق بالصحة العامة. هل هي ببساطة مهارة وحذاقة؟ ليس مؤكداً. إذ أنه أعطى وضعاً جديداً لمشاكل الحياة اليومية، وإلى اختيارات يمكن لكل شخص أن ينفذها أثناء تحضير وجبته: هذه الحركات الاعتيادية التي أصبحت فجأة رمزاً للخطر تحولت لتصبح سياسية بشكل كبير. فقبل أن يتخذ قراره وأن يضع فرنسا على طريق منحرف تجاه أوروبا، كان على Lionel Jospin أن يتأمل كثيراً حول الفخ الذي وقع فيه Laurent Fabius بين عامي 1984 و1985. وقد أتى الخزي والعار عندما شكك الرأي العام في سرعة الحكومة آنذاك على إعطاء تعليمات واضحة فيما يخص عملية نقل الدم بمواجهة خطر ارتفاع وتيرة مرض نقص

المناعة المكتسبة (أيدز). الحذر دوماً... وقد يكون رئيس مجلس الوزراء قد تذكر صورة سلفه المستدعى أمام محكمة العدل في الجمهورية، المجبر على التبرير خطوة خطوة، وهو يختنق من الانفعال والأسى، عارضاً على عائلات الضحايا الموجودين في الصالة يديه المرتجفتين الموضوعتين على العارضة.

وفي ذهن كل شخص متواجد، توضعت فكرة قوية: إذا ما قبل أن المسؤولين السياسيين لا يستطيعون أن يؤثروا إلاّ هامشياً على التطور الاقتصادي للعالم، فإنهم يمكن أن يتصرفوا على الأقل لضمان صحة مواطنيهم! ولتذهب إلى الجحيم تهديدات الرد الأوروبية، ولتذهب إلى الجحيم الغرامات النقدية للاتحاد الأوروبي بعدة ملايين يورو التي تم التلويح بها لزعزعة الصمود الفرنسي... ليأت هؤلاء التكنوقراط البلجيكيون! فإذا كان يتوجب الدفع، فإننا سندفع، هكذا يفكر أثرية الفرنسيين الذين اجتمعوا لأول مرة حول مطلب ملحّ: معرفة ما يأكلون. ولنكن متأكدين أنه إذا كانت ثمة ضرورة للقيام بحملة جمع أموال، فإن هذه الحملة سوف تنجح نجاحاً فورياً.

من يستفيد من مبدأ توخي الحذر؟

هناك رغم ذلك سؤال يفرض نفسه: هل هناك بالفعل قضية حذر صحّي؟ أم أنها على الأرجح حذر سياسي مخصص للاحتراز من الفضيحة القانونية التي وسمت بالعار المسؤولين عن ملف الدم الملوث؟ هذا ما ذكره كل من Geneviève Viney وPhilippe Kourilsky[2] في تقرير رفع في شهر كانون الأمل/نوفمبر 1999 إلى رئيس مجلس الوزراء: «إن الصيغة الحالية لمبدأ توخي الحذر ليس في الواقع بدعة أساسية. إن هذا المبدأ يضع النقاط فقط على مفهوم كان مجهولاً منذ أمد طويل للحذر والاحتياط، وأيضاً التزام متخذي القرار، وخاصة متخذي القرارات العامة، أن يأخذوا بعين الاعتبار الأخطار التي لم تكن مؤكدة كلّياً [. . .]. والبعض يقلق من احتمال أن يشكل مبدأ توخي الحذر قنبلة قانونية متأخرة المفعول تؤدي بعد مرور سنوات على الحقائق، إلى اتهام غير مبرر لمتخذي القرار. فهؤلاء سوف يجدون

(2) تقرير لرئيس مجلس الوزراء، Le principe de précaution. (مبدأ توخّي الحذر). إعداد: Philippe Kourilsky، بروفسور في كلّية فرنسا، وGeneviève Viney، بروفسور في جامعة باريس الأولى.

أنفسهم ينجرّون أمام المحاكم من أجل الأضرار التي كانت غير مدركة، أو أن يتهموا كمسؤولين عن الأخطار اللاحقة المقبولة آنذاك بسبب المكاسب المأمول بها».

لذا، من الأفضل بالنسبة للمسؤولين السياسيين أن يعوضوا المنشآت بدلاً من أن يجدوا أنفسهم بمواجهة صياح الضحايا المكدسين على أبواب المحاكم، تماماً مثل الناعوريين في وقتهم. أي كل شيء أفضل من البقاء خارج اللعبة لفترة زمنية غير محددة. ولماذا لا يتكرر ما حدث في قضية الدم الملوث خلال ظهور وباء بطبيعة مشابهة؟ فبعد مرور خمس إلى عشر سنوات من القرار المحتوم، فإن ضحايا يستندون إلى أحكام قضائية قضت بتقديم تعويضات للمصابين بنقل الدم، لاموا رئيس الحكومة على عدم استطاعته أن يقول «كلاّ» للمصالح الاقتصادية.

إلاّ أن هذه المسؤولية الجديدة مرعبة. فكيف يمكن المجازفة في الإبداع إذا ما أدى استعمال مبدأ توخي الحذر إلى قتل كل مبادرة في المهد؟ إن مبدأ توخي الحذر، حسبما كتب Geneviève Viney وphilippe Kourilsky[3] هو بين أيادي

(3) في الموضع نفسه.

المشرّع، وأيادي سلطة النظام والقاضي، الذين يمكنهم حسب رأينا، أن يصنعوا منه أفضل الأشياء أو أسوأها. أفضل الأشياء إذا استطاعوا وضع إجراءات تحسن بالفعل من سلامة السكان مع تجنب تنازلات عامة أمام كل أخذ بالأخطار؛ وأسوأ الأشياء إذا حولوه إلى قيد مجرد من كل المرونة ومثبطاً لكل المبادرات الضرورية لإبداع التقدم. وإذا ما بدأ السكان في واقع الأمر بالمطالبة ببعض الحذر؟ عندها تعود الأفكار القديمة إلى الظهور. ونظراً لأن هذا المبدأ هو تعبير عن رغبة السكان، الذين بعد إبلاغهم، بدءوا بالضغط، أفلا يكون من الأفضل مراقبة المعلومات وترشيحها بروية، أي الإبقاء فقط على الضروري منها عندما تدعو الحاجة إليها؟

لنعد إلى أيام شهر كانون الأول/ديسمبر 1999. ففي هذه الإدارة لدينا كل سياسات الحذر، وكان الإعلان عن ظهور حالة من النوع البشري من التهاب الدماغ الإسفنجي البقري، أي مرض Creutzefeld-Jacob له وقع شديد. فبأقل من أسبوع من الإعلان عن الإبقاء على الحظر على استيراد البقر الإنكليزي، أوضحت الإدارة العامة للصحة أن شابة بعمر ست وثلاثين سنة توفيت في مشفى باريسي. أما الضحية الثانية المحصاة فكانت بالطبع النبأ الأول في الصحف كلها.

وبخوفهم من الوباء البشري الناجم عن الحيوانات المريضة، فإنه عند ظهور أول إشارة، فإن الجميع يحبسون أنفاسهم ويسارعون إلى إكرام المسؤولين السياسيين الذين يقدّمون ما بوسعهم للحفاظ على السكان.

وفي الواقع، فإن الإعلام عن الظهور لا يعود مطلقاً للصدفة. فالتشخيص مؤكد منذ ما يقرب من ستة أسابيع: فقد فضّلت السلطات الصحّية الإبقاء على المعلومات سرّية... لكي لا يرعبوا الجموع. أما البروتوكول المتبع عادة في الإعلام فقد تشوش. فكل مرة يصاب فيها مريض باضطرابات نفسية غريبة كان يشك بأنه أصيب بالمرض، ويتم إبلاغ السلطات الصحّية. هل هو مرض Creutzfeld-Jacob كلاسيكي أو من نوع بديل مولد بواسطة هرمون النمو البقري ESB؟ وفقط فحص الدماغ بالتشريح يمكن أن يؤكد التشخيص، ومن هنا جاء التأني بالإعلان. وفي الواقع، فإنه قبل عدة اشهر، توفي رجل في مشفى Chalucet في مدينة Toulon أما رئيس قسم خدمات الأمراض السارية، الذي كان متأكداً من تشخيصه، فلم يستطع تقديم تأكيد نهائي في غياب التشريح: فعائلة المريض، المسلمة من أصول تونسية، رفضت فحص الجثة وأعادت الجسد إلى بلده الأصلي.

لماذا هذا التسرع، إذا لم يكن هناك مبرر لأسباب سياسية؟ هل نبرر الإبقاء على الحظر؟ وبعد هذا الإعلام، عاد الصمت، إذا لم يكن السرّ، ليسود من جديد. وقد أدى الإعلان إلى دعم اتخاذ قرار سياسي. وفيما وراء ذلك، حسبما يقدر القادة، لا يجب إعطاء أية ذريعة لحصول ذعر.

ما هو مزعج، أنه باستخدام مبدأ توخي الحذر بهذه الطريقة، تظهر فكرة ذات وضوح كبير تأخذ معنيين: فتحت اسم شفافية الممارسات البيطرية الإنكليزية نبقي بشدة على الحظر وكل الناس يصفقون خوفاً من إظهار مدى اتساع التلوث، وعندها يقومون بترشيح وتصفية بقايا المعلومات، ويراوغون حول استعمال الدقيق الحيواني المشبوه على الدوام. فبتجاهل حقوق المواطنين على معرفة ما يأكلونه ومعرفة ما الذي يهددهم، فإنهم يخافون من الانحدار في تشابك الذعر. إن الآلية معروفة جيداً، وتم تحديدها من قبل Martin Hirsh الرئيس الحالي لد AFSSA في كتاب على شكل مقالة[4]: إنهم يخفون، ويخدعون ويغشون ليطمئنوا، ثم يبدأ القدر بالغليان،

(4) L'Affolante Histoire de la vache folle, par: Martin Hirsh, Philippe Duneton, Philippe Barralon et Florence Noiville, Balland. (التاريخ المذهل للبقرة المجنونة).

ويقفز الغطاء ويقوم الصحافيون بفضح هذا الغش ويصبح الغموض عامّاً.

هل هناك سرّ وراء الرقابة؟

وفي نفس الوقت الذي ظهر فيه ما يعتبره مؤلفو التقرير حول مبدأ توخّي الحذر «المحرّك نحو أمن أفضل، أي بمعنى آخر، وبشكل أولي، كعامل للتقدم»، استقر السرّ وأخذ ينتظم. صحيح أن وزارة الزراعة المتواجدة في قلب كل الأزمات الغذائية، لم تكن مطلقاً نموذجاً للشفافية. فباسم الدفاع عن المصالح الاستراتيجية للزراعة، فإنها مغلقة تقريباً كالجيش. ولا يبقى لنا سوى أن نتذكر الطريقة التي تمت بها معالجة أوبئة الليستريا لعام 1992 و1993. وبقي لزمن طويل العدد الدقيق للموجة الأولى من الضحايا سرّياً. وقد تسرّب من المتكلمين الرسميين آنذاك العدد على أنه عشرة تقريباً. وفي الواقع كان ثلاثة وستين. وبقي اسم المنشأة أصل الوباء محفوظاً طي الكتمان بطلب مستعجل من الصانع. وفي السنة التالية، وحسب المعنى الحاد لكلمة Michel-Edouard Leclerc، تعرّف الضحايا على اسم المنتج الذي أصابهم، وهو لحم الخنزير المفروم من نوع Tradilège. وقد فضل مدير سلسلة

التوزيع الكبرى أن يضحّي بعلامته التجارية عوضاً عن أن يخاطر بالإشاعات المستمرة حول مسئوليته.

لقد كانت وزارة الزراعة، مثلها مثل وزارة الصحة ترفض دوماً تأكيد الحقائق، مفضلة احترام سرّية المنشآت المذنبة. وكأن حادثة مرتبطة بخطأ صحّي اعتبرت عاراً. وفي واقع الأمر، فإن الصناعات الغذائية ـ الزراعية تجد نفسها فيما يتعلق بالتخاطب حول أخطار صناعاتها، في المرحلة التي كانت بها الصناعة منذ عشرين سنة عندما كانت تعتبر استعادة منتج مشوب بالعيب نحو مصانعها أمراً يتسم بالسرّية المطلقة. ومنذ ذلك الحين كانت هذه العمليات دارجة حتى في مجال صناعة السيارات التي رغم ذلك كانت منيعة أمام أي شفافية.

كان شهر كانون الثاني/ يناير 2000 مؤشراً على نهاية حقبة زمنية. فتحت اسم مبدأ الحذر دوماً، أصبح اسم لحم الخنزير المفروم من صنف Coudray شهيراً. وحصلت حالة عقلانية ومسؤولة سمحت لكل واحد التخلص من المنتجات المشكوك بأمرها. وكان الاستنكار عاماً من جانب المهنيين الذين كانوا يفضلون غسل مصانعهم المتسخة بكل كتمان. وقد ظهرت للعيان أطياف الأسواق التي تنهار والتسريحات التي تلتها. ومن

هذا الواقع، قام Paul Prédault بتسريح موظفين ليس فقط في مصنع Connéré بل أيضاً في كامل المجموعة. هل هذه النتيجة المباشرة الوحيدة لحادثة المراعي الصحّية؟ وليس هذا كل شيء: فالمجموعة الصناعية الزراعية ـ الغذائية، الرائدة الفرنسية في مجال لحم الخنزير المفروم الصناعي، والمدارة من قبل Paul Prédo، بعمر اثنين وستين عاماً، معروضة للبيع. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالشركة الأمريكية Sar Lee، التي تمتلك في فرنسا شركة Cochonou وشركة Bàton de Berger, إلاّ أنه منذ عام 1996، بدأ مجموع المبيعات لدى Paul Prédo بالانحدار مما أدى إلى انخفاض في الأنشطة بنسبة 60٪. وفي مثل هذا الوضع، فإن ضبط الملاك الأساسي لم يأخذ مظهر إعادة ترتيب حسابات المنشأة قبل البيع، بل كان نتيجة مباشرة لظهور المشكلة الصحّية في المنشأة.

وبعد عدة أسابيع انفجر وباء جديد. وقد ظهرت هذه المعلومة في صحيفة Le Figaro بحروف عريضة. إنها مفاجأة! فعلى العكس من العادات التي اتخذت منذ قضية الكوكاكولا حيث، تحت اسم مبدأ توخي الحذر، سبقت الإعلانات البحث عن الأسباب، كان من الممكن أن يبقى الوباء سرّياً لولا اكتشاف وجوده بواسطة صحافية طبّية تعمل لصالح هذه

الصحيفة اليومية عشية نهاية الأسبوع. وبغياب التأكيدات حول منشأ هذا الوباء، فضلت الإدارة العامة للصحة الصمت على الثلاثة والعشرين حالة المنتشرة في القطر، على الرغم من سبع وفيات ورأي وزيرة الدولة الجديدة للصحة Dominique Gillot وكأن تكرار الأوبئة قد أحدث تكزّزاً لدى مسئولي بلد يعتبر أنه يمتلك أفضل أمن غذائي في أوروبا. وكأن القلق الذي تولد من الوباء السابق كان على مستوى الأحرف المستخدمة من قبل الصحف التي أعلنت عنه. هل دخلنا في حقبة جديدة من السرّ؟

هناك بعض الشواهد الناجمة عن عالم الصناعات الغذائية-الزراعية أو عن الصحة العامة تشعرنا بذلك. ففي قلب الحرب الكلامية حول الطبيعة المسرطنة لحمولة السفينة Erika، استشاطت Corinne Lepage، محامية عدد من البلديات على الساحل الأطلسي، غضباً[5]: لقد اكتشفت أنه يوجد توافق على السرّية بين الدولة وشركة TotalFina حول مجمل المعلومات التي يمكن أن يظهرها ضخ حمولة ناقلة النفط الغارقة. وقد اعتبر من قبل الفريقين كفقرة كلاسيكية في كل

(5) Le parisien, 31 mars 2000.

اتفاقية مبرمة بين الدولة والمنشأة الخاصة، «وهي تسمح بضمان حماية الملكية الثقافية في حال اكتشاف عملية تكنولوجية هامة يمكن أن يستفيد منها المزاحمون والمنافسون»، إلاّ أن هذه الفقرة لم تنظم مطلقاً السرّ حول الطبيعة الحقيقية للحمولة.

وفي مديرية مكافحة الغش خاصة، حيث كان تداول الوثائق التي تتعلق بالتحقيقات الجارية محدوداً جداً، فإن الكشف من قبل صحيفة Le Canard Enchainé عن استخدام طين (طمي) محطة التنقية في صنع الدقيق الحيواني أدى إلى غوص المدير في هاجس التسريب. وكان توزيع النشرة الداخلية التي وصلت بواسطتها الفضيحة، وهي نشرة صادرة عن قسم التحقيقات حول مكافحة الغش، DNERF، قد ارتفع إلى ستين نسخة موجهة إلى مديري المقاطعات، وهم أربعة فقط. وكان يسمح فقط لحفنة من الموظفين ذوي الدرجات العالية بالوصول إلى نتائج التحقيقات الوطنية التي أجريت في سلسلة الطرائد أو التغذية البيولوجية. وإذا ما حصلت ملاحقات ضد الغشّاشين، فإنها بقيت ضمن إطار سرّية قصور العدل. وتم تصنيف كافة المعلومات، حتى التي كانت أقل أهمية من هذه النشرة الشهيرة، على أساس معلومات يمنع تداولها.

هذا الجو الذي يشبه جو الثكنات العسكرية يبدو أنه أثّر على تقرير Kourilsky-Viney فمنذ زمن بعيد، كان المسؤولون عن الصحة العامة وتطورها، كأعضاء اللجنة الوطنية للآداب مثلاً، يعتبرون الصحافيين كأناس ثرثارين، غير مؤهلين أو قليلي التأهيل، وبسبب نقص تأهيلهم العلمي، لا يستطيعون تقييم ما لديهم. وكلهم يحلم، دون أن يتجرءوا على قوله، بالحصول على معلومات يقومون هم بتنقيحها وترشيحها وترتيبها، ولكن لم يذكر مطلقاً أي شيء حول هذا في تقرير. وهذه المرة تم تجاوز الهدف. فقد لاحظ الكتّاب، مع تقدمهم بخطوات محسوبة على الحقل الملغوم بحرّية الصحافة وسرّية مصادرها، ما يلي: «الشفافية المتواضعة لوسائل الإعلام ليست متناقضة إلاّ ظاهرياً. والشفافية رغم ذلك عامل حرج وخطر وحاسم في قضايا توخّي الحذر التي تكون موجودة على حدود الشك، ويمكن أن تسمح بكل انحراف وتتطلب معالجتها بكل دقّة». من الذي لا يوقّع؟ ماذا يقترح علينا Geneviève Viney والبروفسور Kourilsky؟ «من الضروري ترسيخ القيم الأدبية لدى كل العاملين في سلاسل إنتاج المعلومات». وهنا أيضاً من يمكنه المطالبة على أي حال بالقيم الأدبية؟

ولكن الأمور تشتد عندما يعرض المؤلفون مسألة

الوسائل الضرورية للوصول إلى هدفهم النبيل: «يمكن تحسين العلاقات بين المجتمع العلمي وألفتهم إزاء الآليات المعمول بها في وسط هذا المجتمع». وبمعنى آخر، فإن الصحافيين العلميين ليسوا قريبين بشكل كاف من أولئك الذين يفترض بهم أن يدركوا الأعمال التي يمكن أن يحققوا بها. وبشكل مختصر، فإن المجتمع العلمي يحلم بصحافيين يعملون على مبدأ التغاضي. وأكثر من ذلك، فلكي تكون المعلومة المنشورة كاملة وتامة، وحول طريقة نقل المعلومات، فإنهم يحلمون بوكالة صحافة علمية تستطيع ترشيح وغربلة الأقوال الرسمية. ولكي يتوجوا كل هذا، بوجود لجنة «أدبياتية»، كما هو مطلوب، مكلفة بتقييم النتائج.

وببضعة سطور خرقاء، وصف الكتّاب ما يمكن أن تكون عليه الرقابة. إنها أسطر يمكن للوهلة الأولى أن تلقي الشك على نواياهم. فهل خشيتهم من الانحراف تكون من نفس طبيعة الخشية التي عبّر عنها الصناعيون في بداية القرن، عندما دعت المعطيات الإحصائية حول الحالة الصحّية للعمال إلى توخّي الحذر وإلى تطوير العقلية آنذاك؟ لم يجرؤ أي شخص قبلهم على كتابة هذه الأفكار. فهم الذين بجّلوا وعظّموا «كتابة بطاقات وعناوين منتجات المعلومات»، وكأن الصحافيين لم

يكونوا سوى منفذين بسطاء يستطيعون فقط عكس ما تريد وكالة الأنباء أن تنقله إليهم، ومن الممكن أن يبدءوا بالانصياع إلى مبادئهم الذاتية! كيف جرى التحليل مع أخذ آراء Marie-Angèle Hermite وdominique Dormont الموجودة في ملحق التقرير، وكذلك وجهة نظر رئيس لجنة الخبراء المكلفة بدراسة هرمون النمو البقري ESB، والتي تقترح حماية «مطلقي التحذير»؟ كيف أمكن لمثل هذا التقرير أن ينتقل إلى رئيس مجلس الوزراء دون أن يتسبب بفضيحة، ودون أن تتمرد جمعيات واتحادات الصحافيين العلميين؟ وبكتابة هذه السطور، هل تذكر المؤلفون بالطريقة التي عالجت فيها لجنة بروكسل Bruxelles قضية البقرة المجنونة في بداية التسعينيات؟ لقد أعطيت التعليمات من قبل المفتش المكلف بالصحة بممارسة التضليل الإعلامي لتجنب إخافة الرأي العام! هل تذكروا أن غالبية الفضائح الحديثة في الصناعات الغذائية ـ الزراعية لم تنفجر إلاّ لأن أعضاء في كادر المنشآت الاحتيالية قد أخذوا على مسئوليتهم التكلم؟ هل كانت مهمة هذه الوكالة الشهيرة وضع غطاء شديد على كل ما يزعج؟ إنها طريقة غريبة في تصور مبدأ توخّي الحذر بحرمانه من مصدره: إطلاق التحذير من قبل كل الذين يقتصر دورهم على الإعلام.

لقد استطاعت دون أدنى شك رؤية Viney-Kourisky أن تشيع الحرج في أروقة القضاة الذين كانوا يحلمون بتطبيق قانون إيجابي يعيد توازن السلطات في صناعة قوية جداً.

لم تجر أية حوارات أو مناقشات، ولم تظهر أية مطبوعة تنظم مثل هذا الجدل بعد هذا التقرير الذي أدى إرساله إلى رئيس مجلس الوزراء إلى شهرة كبيرة. ويبدو أنه كان إشارة إلى جنازة من الدرجة الأولى وأنه سادت رؤية مبدأ توخّي الحذر المعبر عنه في ملحق التقرير من قبل Marie-Angèle Hermite وDominique Dormont والتي أقنعت مواقفهما الحكومة على الإبقاء على حظر استيراد البقر البريطاني: «إن الوظيفة السياسية لمبدأ توخّي الحذر هي نقل وظيفة الرأسمالية الحالية إلى الهامش بطريقة تؤدي إلى أخذ أفضل للمعايير الجديدة لحماية الطبيعة البشرية والإنسانية والصحة العامة، أو أيضاً الوضعية المرتبطة بالإصدارات الملوثة، وحدود توفر المنتجات الرئيسية والأساسية، وكذلك رغبة السكان بالمشاركة بفاعلية أكبر في تحديد المنافع والخدمات التي ستستخدم».